هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج ماجستير في إدارة الأعمال

قسم إدارة الأعمال

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 6-7 فبراير 2017

تاريخ المراجعة: 19-23 يناير 2014

HC025-C2-F011

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....14

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين.....22

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....30

5. الاستنتاج.....38

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية.....39

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....40

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت إليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تمت زيارة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، المقدم من قبل كلية البحرين الجامعية، في مملكة البحرين في الفترة 6–7 فبراير 2017 لتقييم مستوى تقدم البرنامج، وذلك تماشيا مع إطار "مراجعة البرامج في الكلية" وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، كلية البحرين الجامعية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 19–23 يناير 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 19- 23 يناير 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية، أن البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها كلية البحرين الجامعية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج ماجستير في إدارة الأعمال بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **غير مستوفٍ** "
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ " **غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**غير مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت هذه الزيارة على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 19-23 يناير 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج ماجستير في إدارة الأعمال

يُطرح برنامج ماجستير في إدارة الأعمال من قبل قسم إدارة الأعمال منذ العام الأكاديمي 2004–2005، وقد تخرجت الدفعة الأولى فيه والمؤلفة من ثلاثة طلاب في العام الأكاديمي 2005–2006. وفي العام الأكاديمي 2010–2013، تم إيقاف القبول في البرنامج من قبل مجلس التعليم العالي، ومن ثم كان هناك تناقص في عدد الطلبة الملتحقين به إلى أن قام مجلس التعليم العالي بفتح باب القبول في البرنامج في العام الأكاديمي 2013–2014. وقد أظهرت الإحصائيات المقدمة للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أن هناك (45) طالبًا مسجلا في البرنامج يعملون على إنجاز أطروحاتهم منذ العام 2011. واستنادًا إلى أحدث الأرقام المقدمة من قبل المؤسسة، فقد تخرّج في البرنامج (254) طالبًا منذ بدايته، وأنَّ عدد الطلبة المسجلين فيه قد بلغ (24) طالبا في العام الأكاديمي 2016–2017. كما يوجد (13) عضو هيئة تدريس في القسم، تسعة منهم يعملون بدوام كامل، وأربعة أعضاء يعملون بدوام جزئي، وأنَّ النسبة الحالية بين أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس هي (1:8) بناءً على الإحصائيات المقدمة.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: أن تقوم بتعديل أهداف وغايات برنامج الماجستير في إدارة الأعمال بشكلٍ عام، وأن تفكر في استكشاف الطبيعة الخاصة المُميِّزة لبرنامجها.

الحُكم: غير مُعالجة

استنادا إلى تقرير التقدم، فقد استعانت كلية البحرين الجامعية بجامعة (Bogor Agricultural University) في إندونيسيا؛ للقيام بمراجعة خارجية لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال، وقامت بتعديل أهداف وغايات البرنامج وفقا لتلك المراجعة. وقد تمت المراجعة الخارجية تلك في العام الأكاديمي 2015-2016، وبناء على ذلك، فقد تم تقليص عدد التخصصات الفرعية في البرنامج من خمسة تخصصات إلى تخصصيْن اثنيْن، هما: التمويل الإسلامي والإدارة. وخلال مقابلات الزيارة التتبعية، أُبلغت اللجنة بأن الأهداف المعدلة مربوطة مع رسالة كلية البحرين الجامعية، وأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج محاذية لهذه الأهداف. وقد ركزت الأهداف القديمة للبرنامج على ثلاث كفايات هي: القيادة، تطبيق المعارف، وحل المشكلات. وقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ هذه الأهداف "مناسبة للفلسفة التي تؤطر برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، وتضفي المزيد من المصداقية على الطبيعة الخاصة له"، كما وردت الإشارة في تقرير المراجعة. ولا تزال هذه الأهداف موجودة ضمن الأهداف المعدلة للبرنامج مع حذف بسيط لمفردة "القدرة". كما تم إضافة الخبرات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، والأخلاقيات والمعارف القيادية إلى أهداف البرنامج. إلا أنَّ اللجنة تلاحظ أن الخبرة في التمويل الإسلامي تنطبق فقط على تخصص واحد، وأن طلبة التخصص الآخر لا يدرسون أي مقررات في التمويل الإسلامي كمتطلب إجباري للتخرج. وعلاوة على ذلك، فقد أكد كبار مديري المؤسسة خلال المقابلات على التمويل الإسلامي كسمة مميزة للبرنامج، ولكنهم لم يفلحوا في تبرير وضعه كأحد أهداف البرنامج بشكل عام. كما تلاحظ اللجنة أن التعديلات التي أجريت على مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد اقتصرت على المعرفة والفهم، في حين

لم يتم تعديل مخرجات التعلم الأخرى المطلوبة للبرنامج في الجوانب الثلاثة الأخرى الرئيسة، وهي: (المهارات الخاصة بالموضوع، مهارات التفكير النقدي، والمهارات العامة والقابلة للنقل والقياس والتحويل). كما تلاحظ اللجنة أن القائمة المقدمة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تميل أكثر إلى كونها مخرجات تعلم مطلوبة لبرنامج بكالوريوس لا برنامج ماجستير، كما أشارت لجنة المراجعة إلى ذلك من قبل. لذا فإن اللجنة تستنتج أن القسم لم يقم باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه التوصية.

توصية 1.2: ***أن تضمن التدرج في درجة التعقيد الخاص بالمعرفة التخصصية، والتوازن في المقررات الدراسية الخاصة بالتخصصات الفرعية.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، فقد قامت كلية البحرين الجامعية بإعادة تصميم المقررات الأساسية في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، والمتطلبات المسبقة في التخصصات الفرعية. ويتضمن المنهج الدراسي المعدّل ستة مقررات أساسية بمعدل (18 ساعة معتمدة)، وستة مقررات تخصصية بمعدل (18 ساعة معتمدة)، بالإضافة إلى مشروع التخرج الذي يمثل ست ساعات معتمدة. غير أنَّ المقررات الأساسية الستة الأساسية ظلت على ما كانت عليه في المنهج الدراسي القديم، وهي غير مناسبة للطلبة الملتحقين بالبرنامج ممن لا يحملون شهادة ذات صلة بإدارة الأعمال، أو يملكون خبرة إدارية، الأمر الذي كان أحد مصدَريْ القلق للجنة المراجعة. ومصدر القلق الرئيس الآخر الذي ورد في تقرير المراجعة هو أنَّ "التدرج من مقررات رئيسة إلى مقررات تخصصية من حيث المعرفة التخصصية غير كاف في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال". وعلاوة على ذلك، فإن العديد من المقررات ليست بمستوى مناسب لمثل هذا البرنامج، كما لوحظ من قبل لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية السابقة. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن الاختلاف الوحيد بين نسختيْ المنهج الدراسي يتمثل في حذف المقررات الاختيارية في النسخة المحدّثة، وتحديد الطلبة بواسطة متطلبات تخصص ثابتة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد هناك قدرٌ كاف من الأدلة المقدمة على أنَّ القسم قد أجرى مراجعة شاملة للمفردات الدراسية للمقررات. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن القسم لم يقم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه التوصية، ومن ثمَّ تحثُّ القسم على ضمان تحقق قدر كافٍ من التدرج من المقررات الأساسية إلى مقررات التخصص.

توصية 1.3: ***أن تطوِّر آليات تضمن وجود مراقبة مناسبة لتنفيذ البرنامج، وبُنية المقررات الدراسية، ومستوى ومعايير البرنامج.***

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ كلية البحرين الجامعية قد قامت بوضع آلية للمراجعة السنوية للبرنامج، وإعادة النظر في توصيف المقررات، على أن يتم القيام بالعملية الأخيرة في بداية كل فصل دراسي. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين، أُبلغت اللجنة بأن قدامى أعضاء هيئة التدريس في البرنامج يلتقون معًا لمراجعة توصيف المقررات، ورفع التغييرات المقترحة إلى رئيس القسم؛ لغرض الاطلاع والموافقة عليها. كما يشير تقرير التقدم والمقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين أيضا إلى أن المؤسسة قد قامت بإدخال التقييم القبْلي والبعْدي على الامتحانات؛ من أجل "تحسين مستوى مراقبة المقررات". وبالنسبة لسياسة التقييم، يتم إجراء عملية اعتدال التقييم داخليًّا، في حين تخضع الامتحانات النهائية فقط للاعتدال الخارجي البعْدي. وقد أكدت الأدلة المقدمة، والمقابلات التي أُجريت مع كبار المديرين أن عمليتيْ الاعتدال القبلي والبعْدي للامتحانات مطبقة. ومع ذلك، فليست هناك أدلة توضح أنَّ الآليات التي تم تطويرها (أي المراجعة السنوية والاعتدال الخارجي) قد تمخضت عن تحسينات ملحوظة في تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. لذا، فإن اللجنة تستنتج أنَّ الضعف لا يزال موجودًا فيما يتعلق بهذه التوصية، ومن ثمَّ تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تعزيز نظامها الخاص بالاعتدال الداخلي، وتقوم بمراجعة دور القائمين بعملية الاعتدال الخارجي؛ لغرض الاستفادة من تغذيتهم الراجعة في تصميم المقررات الدراسية، وفي عموم المعايير الأكاديمية للبرنامج.

توصية 1.4: ***أن تُعدِّل مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج وتراجعها، وكيفية اختبار هذه المخرجات بطريقة مبتكرة؛ لتضمن ملاءمتها لمستوى برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، ومواكبتها لرسالة، وأهداف، وغايات البرنامج.***

الحُكم: غير مُعالجة

يبلغ مجموع مخرجات التعلم المطلوبة الحالية لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال (18) مُخرجًا؛ مصنفة إلى أربع فئات هي: المعرفة والفهم (A1–A4)، مهارات خاصة بالموضوع (B1–B3)، مهارات التفكير

النقدي (C1–C5)، والمهارات العامة والقابلة للنقل والقياس والتحويل (D1–D6). وقد درست اللجنة هذه المخرجات، وتلاحظ أن المخرجات الحالية تعتمد بشكل أكثر على مخرجات التعلم المطلوبة لبرامج البكالوريوس (انظر التوصية 1–1). وقد اقتصرت مراجعات مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج على المجال المتعلق بالمعرفة والفهم، وأن اللجنة لديها مأخذ على أن مخرجات التعلم المعدلة غير معبّر عنها بصورة جدية كما هي حال المخرجات السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن مخرج التعلم المطلوب للبرنامج A3 ("تطوير وتوظيف الأدوات القيادية من أجل بناء فريق عمل فعّال") مشابهٌ لمُخرَج التعلم المطلوب للبرنامج D1 ("يكتسب مهارات الضبط الذاتي، التأمل، التأهيل والقيادة"). كما أن مخرج التعلم المطلوب للبرنامج A4 ("كيف يدير تأثير العولمة على عمليات الشركة") يشبه هو الآخر المخرج C3 ("تحليل أساسيات الأعمال والمنظمة؛ من أجل اكتساب القدرة على إدارة التغيير الحاصل في بيئة العمل العالمية بصورة فعالّة"). وإضافة إلى التشابه الملحوظ بين مخرجات التعلم المطلوبة المنصوص عليها في مختلف الفئات، فقد لاحظت اللجنة كذلك تشابهًا في مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في الفئة ذاتها. فعلى سبيل المثال، المخرج D2 ("يعبر عن أفكار وآراء معقدة من خلال عروض تحريرية وشفهية متنوعة") يتشابه مع المخرج رقم (D6) ("يختار ويوظّف الأدوات المناسبة للتواصل الفعّال والكفء في مجل الأعمال؛ (أي التقارير التحريرية والشفهية، الأوراق البحثية والعروض)").

واستنادًا إلى تقرير التقدم، فإنَّ القسم يقوم حاليًا بعملية تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مرة أخرى، ومن المتوقع أن ينتهي من هذه العملية في نهاية العام الأكاديمي الحالي 2016–2017. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس، أُبلغت اللجنة بأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ستُعاد كتابتها بما يتوافق مع مواصفات الخريجين، ومع رسالة كلية البحرين الجامعية. ومع ذلك، لم تقدَّم للجنة أدلة مثل محاضر اجتماعات تفصيلية، تقارير مقايسة مرجعية، أو ورش عمل لضمان القيام بهذه المهام بصورة صحيحة. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن القسم لم يقم باتخاذ الخطوات الصحيحة لمعالجة هذه التوصية.

توصية 1.5: ***أن تُعدِّل عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة لكلٍّ من البرنامج والمقررات الدراسية –كلٌّ منها على حِدة –والمبنيّة حول الأهداف الأساسية للبرنامج ومواصفات الخريجين.***

الحُكم: غير مُعالجة

خلال المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، أُبلغت اللجنة بأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد تم تعديلها في العام الأكاديمي 2015–2016، وأن أحد المراجعين الخارجيين للبرنامج قد أوصى بإجراء المزيد من التعديلات، وأن تتم إعادة كتابة هذه المخرجات بالتوافق مع مواصفات خريجي البرنامج. غير أنَّ اللجنة تلاحظ أن الإجراءات التي تم القيام بها اقتصرت على حذف المُخرج A3 ("يصبح على دراية بمبادئ السلوك الأخلاقي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية") في مرحلة متقدمة، والذي تمَّ إضافته مرة أخرى للقائمة الحالية لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بصيغة ("مبادئ السلوك الأخلاقي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية") دون وجود المفردة الدالة على الفعل. وعلاوة على ذلك، فقد تم حذف مخرج التعلم المطلوب للبرنامج B2 ("تحليل البيانات المالية والبيانات الكمية والنوعية الأخرى ذات الصلة بإدارة الأعمال لتطوير منظور وفهم أعمق")، والمُخرج B5 ("تحليل وتقييم الممارسة الإدارية من منطلق نظري، وتطبيق الحلول العملية عند الحاجة"). واللجنة تقر أنَّ حذف مُخرجيْ التعلم المطلوبيْن هذيْن للبرنامج قد قلّل من عدد التداخلات ولكن، وكما وردت الملاحظة من قبل في هذا التقرير، فإنَّ هناك حاجة لإدخال المزيد من التعديل؛ لضمان أن تكون مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قابلة للقياس، ومناسبة لمستوى البرنامج.

ومن دواعي القلق الكبيرة التي وردت الإشارة إليها في تقرير المراجعة عدم وجود الأدلة التي توضح استخدام آلية مناسبة لمحاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع مواصفات الخريجين، وضمان هذه المواصفات من خلال التقييم المناسب. وللتعامل مع مصدر القلق هذا، فعلى القسم أن يضمن بأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مكتوبة بشكل واضح، وأن تكون قابلة للقياس، ومناسبة لمستوى برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. وإضافة إلى ذلك، لم تقدّم للجنة أدلة بخصوص الأدوار التي يؤديها كل من البحث العلمي، أو مجلس الاستشارات الصناعية، أو الشركاء الخارجيين المحترفين في البحث عن وتحديد المسارات التي يمكن من خلالها تعزيز مواصفات الخريجين في عموم المقررات المطروحة في البرنامج. كما أن ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه المعدلة، الذي تم تقديمه للجنة لا يبين هو الآخر الصلة

الواضحة بين كل مخرج من هذه المخرجات مع هدف محدد من هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت للجنة ، خلال الزيارة التتبعية، أدلة على أنَّ كل مُخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية قد تم ربطه مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد لوحظ تكرار المشكلة الموجودة في العديد من المقررات مثل FIN501 وMGT506، حيث إن عدد مخرجات التعلم المطلوبة لهذه المقررات كبيرٌ (17 مخرج)، ولابد أن يكون ضمن الفترة المحددة للفصل الدراسي (8 أسابيع). لذا، فإن اللجنة تستنتج أن القسم لم يقم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه التوصية.

توصية 1.6: *أن تُعدِّل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتكون مبنيّة على شكل واجبات تدل -عند القيام بها بنجاح -على اكتساب الطالب للمهارة المطلوبة.*

الحُكم: غير مُعالجة

تُسند كلية البحرين الجامعية مهمة كتابة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات إلى أعضاء هيئة تدريس هذه المقررات، آخذين في الاعتبار انسجامها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما تبيَّن ذلك الأمر للجنة أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج وكبار المديرين. وفي بداية كل فصل دراسي، يتم تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات من قبل أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم رفعها لرئيس القسم للاطلاع والموافقة عليها. وقد وجدت اللجنة أن لدى بعض المقررات مخرجات تعلم مطلوبة تعبّر بوضوح عن محتوى المقرر وتوصيفاته مثل مقرر (MGT501)، في حين أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الأخرى تتسم بالعمومية إلى حدٍّ بعيد؛ الأمر الذي يجعل من قياس تحققها مهمة صعبة، كما في المقرر (MIS505)، والمقرر (MGT502). وقد طلبت اللجنة إيضاحًا لهذه الحالات من كبار المديرين، والذين أفادوا أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة لهذه المقررات لا تزال في طور عملية المراجعة، وأنه من المتوقع الانتهاء من ذلك في نهاية العام الأكاديمي الحالي (2016–2017)، كما ورد في تقرير التقدم.

ومن خلال الأدلة المقدمة، والمقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة تدريس البرنامج؛ ممن أوكلت إليهم مهمة كتابة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده عدم تقديم التدريب الكافي لهؤلاء الأعضاء بهذا الخصوص. وقد فحصت اللجنة توصيفات المقررات المحدّثة، إضافة إلى مخرجات التعلم المطلوبة المعدلة لهذه المقررات، ووجدت في عدد منها أن مخرجات التعلم المنصوص عليها لا تتضمن مفردات بسيطة دالة على الأفعال، بما يجعل هذه المفردات قابلة للقياس. وعلاوة على ذلك، وعلى

الرغم من أن مخرجات التعلم المطلوبة لعينة المقررات المقدمة قد تم ربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأنها موثَّقة بصورة جيدة، فإنَّ الجدول المقدم للجنة لا يقدم – في العديد من الحالات – تعريفًا عامًّا ومبسطًا لنقاط الالتقاء بين الاثنيْن؛ ففي المقرر (MGT506) (إدارة الموارد البشرية)، على سبيل المثال، فإن مُخرج التعلم المطلوب للمقرر A4 ("لديه معرفة بمختلف أساليب القيادة، والمبادئ والمواصفات المميزة للفرق الفعالة والقيّمة") مربوط مع مخرج التعلم المطلوب للبرنامج A4 ("كيف يدير تأثير العولمة على عمليات الشركة"). وفي أمثلة أخرى كانت مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات عبارة عن عملية بسيطة لإعادة كتابة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بدلا من التعبير عن "مهام محددة، والتي يمكن أن يكون القيام بها بنجاح دليلاً على اكتساب المهارة المطلوبة من قبل الطالب" كما أوصت به لجنة المراجعة. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن الضعف ما زال قائمًا فيما يتعلق بهذه التوصية.

توصية 1.7: أن تُعدِّل طرق التدريس والتعلُّم؛ من أجل استيفاء معايير برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، وأن تستخدم طرق التدريس المبتكرة المطلوبة لإشراك الطلبة في عملية تطوير مهارات ذات مستوى عالٍ؛ وإكسابهم القدرة على تطبيق المعارف الجديدة المكتسبة بشكلٍ فعّال في بيئة العمل.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

حصلت الموافقة على سياسة التعليم والتعلم لأول مرة في شهر أبريل 2013، وتم تنفيذها في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2013–2014. وقد جرى آخر تعديل لها في شهر يوليو 2016، وقد دخلت النسخة التي تتضمن تغييرًا في طرق التدريس، وإضافة جزء خاص بضمان الجودة ومراقبتها حيز التنفيذ في شهر سبتمبر 2016. وتتضمن هذه السياسة قائمة من طرق التدريس، وقد أُبلغت اللجنة – أثناء المقابلات – مع كبار المديرين بأنه يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرق تدريس متنوعة تركز على الطالب كالتمارين الصفية، ودراسات الحالة، والمشروعات المستقلة/ الجماعية، و(Seminars)، والزيارات الميدانية، ودعوة المحاضرين الزائرين وهو ما تأكد أثناء جلسة المقابلة مع الطلبة. واستنادًا إلى المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، فإن طرق التدريس ستخضع للمزيد من التعديل؛ لتشمل التعلم المستقل. ومن المتوقع الانتهاء من هذا التعديل في نهاية العام الأكاديمي الحالي (2016–2017)، كما ورد في تقرير التقدم. كما أبلغ أعضاء هيئة التدريس اللجنة بأنهم يستخدمون عددًا من طرق التدريس المتمحورة حول الطالب تبعًا لمستوى المقرر، وأنَّ هذه الطرق منصوص عليها بصورة واضحة في توصيفه.

وقد فحصت اللجنة ملفات المقررات خلال الزيارة التتبعية، وتأكدت من أن دراسات الحالة، والعروض التوضيحية، والواجبات المنزلية، والمناقشات، والمشروعات كانت مستخدمة. وقد توفرت عينات من أعمال الطلبة على ذلك وهي موثقة بصورة جيدة. غير أنَّ اللجنة وجدت أن الأسلوب الذي يعتمد على الكتاب الدراسي المقرر في عملية التعليم والتعلم على مستوى البرنامج لا يزال هو الأسلوب السائد في هذه العملية، وأن التوصيفات العامة للمقرر قد تم وضعها على أساس الانتقال من فصل إلى آخر من فصول الكتب الدراسية. وعلى الرغم من أن طريقة التدريس هذه هي عملية سريعة لنقل المعلومات للطلبة، فإنَّه من المتوقع من طلبة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال المشاركة بصورة أكبر في أساليب التعلم المستقل والتفكير التحليلي في عملية التعلم. وعلاوة على ذلك، لم تقدم أدلة كافية للجنة على أنَّ مقررات في مستوى البرنامج ذات توجه إستراتيجي للربط بين التدريس القائم على البحث العلمي، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومواصفات الخريجين. لذا، فإن اللجنة توصي بأن على القسم أن يقوم بتعديل توصيف المقررات؛ ليضمن وجود قدر كاف من التركيز على التعلم القائم على دراسات الحالة وحل المشكلات والبحث العلمي، وهو ما يتناسب بشكل أكثر مع مستوى البرنامج. ومن ثمَّ تستنتج اللجنة من أن الإجراءات المتخذة كان لها أثر إيجابي، ولكنه لا يزال محدودًا من حيث قدرة البرنامج على معالجة هذه التوصية.

توصية 1.8: *أن تُطوِّر سياسة تقييم لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال تتبنى نظامًا للتدقيق والامتحان الخارجي لأعمال المقررات والمكوِّنات الامتحانية لجميع مقررات برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة تقييم على مستوى المؤسسة، يتم تنفيذها منذ الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2013–2014. وفي عام 2016، طوّرت المؤسسة سياسة تقييم خاصة ببرنامج الماجستير في إدارة الأعمال. وقد فحصت اللجنة هذه السياسة، ولاحظت أنها تعرِّف بصورة مقتضبة أنواعًا عديدة من التقييمات، وتشير إلى سياسة وإجراءات المؤسسة الخاصة بالاعتدال، والتي تم تطويرها مؤخرًا في عام 2016. وتتضمن الوثيقة المقدمة لسياسات الاعتدال الداخلي والخارجي وصفًا مختصرًا للاعتدال البعْدي والقبْلي، وتفاصيل أكثر عن التصحيح المزدوج. ويوصف الاعتدال البعدي بأنه عبارة عن إرسال عينة محدد من أعمال الطلبة – التي خضعت للتقييم – إلى أحد المراجعين؛ للتأكد من دقة قرارات التقييم وانسجامها. كما تلاحظ اللجنة أن هذه الإجراءات، ومعها إجراءات الامتحانات الخاصة بالبرنامج لا تميز بصورة

واضحة بين الاعتدال الداخلي والخارجي، وأنها لا تتضمن معايير أو إجراءً مستخدمًا لاختيار الأشخاص الذين يقومون بعملية الاعتدال الخارجي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن إجراءات الامتحانات تتناول قضايا مهمة كجزء مهم في كيفية التعامل مع قضية تباين الدرجات عندما يقوم مصحح ثان بتقييم ورقة الامتحان، أو عندما تشير عملية الاعتدال إلى عدم تناسق في عملية التصحيح، فإن وجود نسخة تفصيلية بشكل أكثر لهذه الإجراءات سوف يساعد في عملية اتخاذ القرارات حال التعارض. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلغت اللجنة بأن الامتحانات تخضع على مستوى البرنامج للاعتدال الداخلي في كل فصل دراسي منذ الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، كما ورد في تقرير التقدم. كما أكدت المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة التتبعية بأن أعمال الفصل، وواجبات الطلبة غير مشمولة في كل من الاعتدال الداخلي والخارجي، وأن عملية الاعتدال تقتصر بالدرجة الأولى على الامتحانات النهائية. وقد قُدمت للجنة أدلة على عمليتَيْ الاعتدال الداخلي والخارجي للامتحانات النهائية، وهي تستنتج أن هناك بعض الإجراءات الإيجابية التي تم اتخاذها من قبل القسم؛ استجابة للتوصية الواردة في تقرير لجنة المراجعة. غير أنَّ هذه الإجراءات لا تعالج التوصية بصورة كاملة. واللجنة تحث كلية البحرين الجامعية على القيام بالمزيد من التعديل في السياسات والإجراءات المتعلقة بالاعتدال الداخلي والخارجي؛ لمعالجة جوانب القصور المشار إليها أعلاه.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *أن تطوِّر سياسة قبول تتسق مع معايير مُعدَّلة للقبول في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.*

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة قبول خاصة ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال، تم تنفيذها منذ بداية طرح البرنامج في العام الأكاديمي 2004–2005. وقد تم تعديلها في شهر فبراير 2016. إلا أنَّ فحص السياسة المعدلة والسياسات السابقة يبين عدم وجود تغييرات في معايير القبول، باستثناء إضافة بعض الجمل، وهي لا تعني تغييرا في المتطلبات. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة القبول لا تشير إلى عدد سنوات الخبرة المطلوبة، والمستوى الأدنى للخبرة الإدارية، وهو ما كان أحد دواعي القلق التي وردت الإشارة إليها في تقرير المراجعة. كما أنَّ هذه السياسة غير واضحة فيما يتعلق بالقبول المشروط للمتقدمين ممن يقل معدلهم التراكمي عن (2.5)، ومتطلب اللغة الإنجليزية (عدم وجود درجة محددة في امتحان (IELTS) أو (TOEFL))، والمتطلبات المسبقة الخاصة بإدارة الأعمال، والانتقال من مؤسسات أخرى، والمقابلات المتعلقة بالقبول. وقد أبلغ كبار المديرين اللجنة أثناء الزيارة التتبعية بأن على جميع الطلبة المقبولين، بمن فيهم الحاصلون على القبول المشروط، اجتياز الوحدتيْن الأولى والثانية بمعدل تراكمي لا يقل عن (2.7)، وبدرجة في امتحان (IELTS) أو (TOEFL) مماثلة لتلك المطلوبة من طلبة برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال. وتستنتج اللجنة أن الضعف لا يزال موجودًا فيما يتعلق بهذه التوصية، ومن ثمَّ تحث كلية البحرين الجامعية على تعديل سياسة القبول، ومقايستها مرجعيًّا مع برامج مماثلة مطروحة من قبل جامعات رصينة.

توصية 2.2: ***أن تحدد خطوط ارتباط رسمية للمحاسبة والمسئولية فيما يتعلق بتنسيق وتعزيز ضمان جودة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.***

الحُكم: غير مُعالجة

هناك خطوط ارتباط رسمية واضحة للمحاسبة والمسئولية منفذة وفقا لمخطط الهيكل التنظيم الخاص بكلية البحرين الجامعية. واستنادًا إلى تقرير التقدم، قامت المؤسسة بمراجعة وتعديل أدوار ومسئوليات ذوي المناصب الإدارية، كلما كان ذلك ضروريًّا، بما فيها مدير البرنامج. كما قامت المؤسسة بمراجعة اختصاصات، وقواعد وضوابط كافة اللجان. ويشير تقرير التقدم أيضًا إلى أنَّ هناك لجانًا جديدة تم تشكيلها كلجنة التعلم مدى الحياة، وأنَّ جميع الاختصاصات المعدلة لهذه اللجان قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية، وكذلك تم تنفيذها. وتشمل الأدلة المقدمة توصيفات عمل تفصيلية لكل من نائب رئيس كلية البحرين الجامعية، ورئيس القسم، ومدير البرنامج، ومنسق برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك فإن المدير الحالي لبرنامج الماجستير في إدارة الاعمال يقوم أيضًا بعمل رئيس القسم ومنسق برنامج البكالوريوس، ولدى اللجنة مأخذًا على عبء العمل الكبير الملقى على عاتق رئيس القسم، وأنه قد لا يتمكن من القيام بتأدية كافة المسئوليات المناطة به، والمتعلقة بمختلف المناصب على الوجه الأكمل.

وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلغت اللجنة بأنه، وبعد تعديل دور رئيس القسم، تم نقل بعض مسئولياته إلى أعضاء هيئة التدريس. كما أُبلغت اللجنة بأنه، ونظرًا لعدم توفر الموظفين على المستوى الإداري (شئون الطلبة)، فلم يتم إجراء الاستطلاعات لسنتيْن متعاقبتيْن. وعلاوة على ذلك، لم يقدم لأعضاء هيئة التدريس التوجيه والتدريب الكافييْن؛ لتمكينهم من القيام بالمهمة المتعلقة بتعزيز الجودة، وأنَّ دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي يتمثل بالدرجة الأولى في ضمان القيام بالمهام المحددة دون النظر إلى فحواها. لذا، فإنَّ اللجنة ترى أنَّ الإجراءات التي تم القيام بها قد تكون ضعيفة الأثر، أو لا أثر لها على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تدعيم دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأن تضمن أن هناك عددًا كافيًا من الموظفين الإداريين والأكاديميين المؤهلين؛ للقيام بمختلف المهام الموكلة إليهم بكفاءة وعلى الفور.

توصية 2.3: ***أن تُسرع في تنفيذ خطة توظيف وتعيين أعضاء هيئة تدريس مؤهلين وأصحاب خبرة.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير المراجعة، كان هناك أربعة أعضاء هيئة تدريس فقط ممن يحملون درجة الدكتوراه في التخصص، وكانوا يدرِّسون مقررات خارج نطاق خبرتهم. ويشير تقرير التقدم إلى أنَّ كلية البحرين الجامعية قامت بتعيين عضويْ هيئة تدريس، أحدهما متخصص في الإدارة (حاصل على درجة الدكتوراه حديثًا)، وآخر متخصص في التسويق. وقد أُبلغت اللجنة أثناء الزيارة التتبعية بأن المؤسسة قد قامت بتقليص عدد التخصصات في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، وأن هناك عددًا من أعضاء هيئة التدريس قاموا بتدعيم أنشطتهم البحثية، وأن جميع أعضاء هيئة التدريس حاليا يدرِّسون ضمن نطاق تخصصاتهم. ويوجد حاليا ستة أعضاء هيئة تدريس في القسم يحملون درجة الدكتوراه، ويعملون في قسم إدارة الأعمال. ويبلغ عدد الطلبة في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال (24) طالبًا، وعدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تقديمه هو ثلاثة أعضاء، أحدهم عضو في مجلس المؤسسة، وذلك وفقا للإحصائيات والسِّير الذاتية المقدمة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أبلغت اللجنة بأن عدد الموظفين الأكاديميين الحاليين كافٍ، ويتوافق مع ضوابط مجلس التعليم العالي، من حيث النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، وأن معدل استبقاء الموظفين الأكاديميين عالٍ نسبيًّا. غير أنَّ اللجنة تلاحظ وفقًا للجدول الدراسي، أنَّ عضويْن من بيْن الموظفين الأكاديميين الأربعة اللذين قاما بتدريس مقررات في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2016–2017، معينين بصفة دوام جزئي. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد حسَّن – بعض الشيء – النسبةَ بين أعداد الطلبة وعدد أعضاء هيئة التدريس، ويعالج إلى حد ما المأخذ المشار إليه في تقرير المراجعة فيما يتعلق بالعدد القليل لقدامى أعضاء هيئة التدريس القائمين بتدريس مقررات البرنامج، فإن الاعتماد الكبير على أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي لا يُنْصَحُ به، ولا يتيح للبرنامج فرصة الاستدامة والتطوير. كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس العاملين بدوام جزئي لا يمكن الوصول إليهم من قبل الطلبة عند الحاجة إلى المساعدة خارج قاعة الدراسة، كما أنَّهم لا يشاركون في تطوير ومراقبة البرامج الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن عملية التعيين تتم عندما توجد وظيفة شاغرة، أو عندما تستدعي الحاجة بحسب ما تشير إليه خطة المؤسسة الخاصة بالقوى العاملة. وهذا من شأنه أن يزيد من اعتماد المؤسسة على أعضاء هيئة التدريس ذوي الدوام الجزئي كحل مؤقت لسد الوظيفة الشاغرة. واللجنة تحث المؤسسة على تقليل اعتمادها على أعضاء هيئة التدريس العاملين بالدوام الجزئي في البرنامج؛

لضمان عملية الانتظام في تقديمه وتعزيز خبرات الطلبة. لذا، فإن اللجنة تستنتج بأن هذه التوصية غير مُعالجة.

توصية 2.4: ***أن تُسرع في تنفيذ الإجراء الخاص بتقييم أداء الموظفين الأكاديميين، والبحث في مسألة المعدل العالي لتبدّلهم؛ من أجل ضمان الاستمرارية فيما يتعلق بخبرات الطلبة.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة واضحة وإجراءات لتقييم الأداء؛ لغرض تحديد حاجات التطوير، وتحديد أعضاء هيئة التدريس المستحقين للترقية، وإعداد الإداريين المستقبليين كجزء من إستراتيجية الإحلال والتجديد الخاصة بالمؤسسة. وقد طوّرت لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي آلية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. وهذه الآلية تشمل نموذجًا لتقييم عضو هيئة التدريس، وتتضمن تقريرًا للتقييم الذاتي لأدائه. وخلال مقابلات الزيارة التتبعية، أُبلغت اللجنة بأن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس (بمن فيهم رئيس القسم) يتم بصورة سنوية من قبل نائب رئيس كلية البحرين الجامعية للشئون الأكاديمية، ويستخدم هذا التقييم لتحديد البرامج التدريبية، وبرامج التطوير المستمر المطلوبة. وتستند عملية تقييم الأداء بالدرجة الأولى على نماذج التقييم الذاتي لأداء عضو هيئة التدريس، والتي يقوم فيها كل عضو هيئة تدريس بالتعليق على الجوانب الخاضعة للتقييم، والتي تشمل البحث العلمي، والأنشطة اللاصفية المصاحبة للمنهج الدراسي، والمشاركة المجتمعية، والتطوير الذاتي، وتقييم الطلبة. كما توجد هناك معايير واضحة، وقيم وزنية، وإرشادات خاصة بالتقييم.

وقد أكد كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس أن هذه العملية منفّذة بصورة منظّمة وبطريقة شفافة. إلا أنه ليست هناك أدلة كافية تدعم أن تقييم أعضاء هيئة التدريس قد تم استخدامه بطريقة منظمة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة ترك الموظفين القسم متذبذبة بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى؛ فقد ارتفعت من (0%) في العام الأكاديمي 2011–2012، لتصل إلى (23%) في العام الأكاديمي 2012–2013، وإلى (30%) في العام الأكاديمي 2013–2014. وفي العام الأكاديمي 2014–2015، كانت نسبة ترك الموظفين بمقدار (18%)، وانخفضت لتصل إلى (0%) في العام الأكاديمي 2015–2016. وعلى الرغم من أن كبار المديرين أكدوا أن الموظفين يتركون العمل؛ نتيجة انتهاء عقود عملهم،

أو لبعض الظروف الطارئة، فلا توجد آليات مطبقة (كالاستطلاعات أو المقابلات)؛ لشرح التذبذب في معدلات الاستبقاء. واللجنة تحث المؤسسة على معالجة هذه القضايا.

توصية 2.5: *أن تضع آلية لدعم الطلبة المعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وتنفِّذها.*

الحُكم: غير مُعالجة

هناك قضيتان تثيران القلق فيما يخص الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، تمت الإشارة إليهما في تقرير المراجعة. الأولى، هي عدم وجود نظام فعّال لضمان التدخل المناسب لمساعدة هؤلاء الطلبة، لاسيما فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بطلبة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. وقد ذكر تقرير المراجعة أن على المؤسسة أن "تنفّذ آلية للإرشاد الأكاديمي تميّز بين حاجات طلبة الدراسات الأولية، وطلبة الدراسات العليا من خلال توفير بعض المرافق الموجهة خصيصا لتلبي حاجات طلبة البرنامج". وثانيا، لم تكن هناك أدلة على تدخلات علاجية لمساعدة ما يزيد على (40) طالبًا في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال يعانون لإكمال أطروحاتهم منذ العام 2011، وحتى العام 2014. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فهناك مرشد طلابي، وأن المؤسسة قد قامت بتطوير نموذج خاص بالإرشاد الأكاديمي لدعم الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. ولا تبين الأدلة المقدمة أيَّ دعمٍ يُقدم إلا استمارة يستخدمها المرشد الأكاديمي لإدراج أسماء الطلبة الذين يقومون بإرشادهم أكاديميًّا، لا الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وحسب. واستنادًا إلى الإحصائيات الأخيرة، فقد كانت نسبة الطلبة الخريجين في البرنامج (65.22%) في العام الأكاديمي 2014–2015، و(67.79%) في العام الأكاديمي 2015–2016. وتشير المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس إلى أن الطلبة يتلقون قدرًا مناسبًا من التوجيه من مرشديهم الأكاديميين، وأنَّ معدلات إكمال الدراسة مرتفعة حاليا. وتشمل القائمة المحدّثة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي طالبا واحدا فقط. كما أُبلغت اللجنة بأنه، ومن أجل مواصلة الدراسة في البرنامج، فإنه يجب على الطلبة النجاح في الوحدتيْن الدراسيتيْن الأوليين، وبمعدل تراكمي بمقدار (2.7) كحد أدنى. ولكن هذا الأمر غير منصوص عليه بشكل واضح في سياسة القبول المقدمة. وقد أشاد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة بالدعم المقدم لهم من مرشديهم الأكاديميين وأعضاء هيئة تدريسهم. كما أنهم يرون أنَّ البرنامج يتصف بالمرونة، وأنه يلبي حاجاتهم. واللجنة تقر أن المؤسسة قد قامت بتغييرات طفيفة في عملية الإرشاد الأكاديمي، وأن معدلات إكمال الدراسة الحالية مرتفعة. ومع ذلك، لم تكن هناك أدلة على آلية يجري العمل

على تطويرها لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي مبكرًا ودعمهم. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن كلية البحرين الجامعية لم تعالج هذه التوصية.

توصية 2.6: ***أن تؤسس آلية لمراقبة وتحليل استخدام المصادر لأغراض التخطيط الإستراتيجي.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تشير خطة التحسين الخاصة بكلية البحرين الجامعية إلى أن لجنة مكتبة كلية البحرين الجامعية قد قامت بتطوير آلية لمراقبة وتحليل استخدام المصادر؛ لتعزيز قدرات التعلم لدى الطلبة. كما تشير الخطة أيضا إلى مبادرات عديدة يجري القيام بها من قبل المؤسسة؛ لتحسين عملية التعلم. وتشمل هذه المبادرات إدخال نظام (Brightspace) لإدارة التعلم، وزيادة عدد الكتب، والاشتراك في المجلات الإلكترونية وقواعد البيانات على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يوجه أعضاء هيئة التدريس طلبتهم إلى استخدام قاعدة البيانات (ProQuest) في إعداد واجباتهم الدراسية/ والأوراق البحثية الفصلية؛ من أجل تدعيم خبرة تعلمهم المستقل. وتخضع المصادر الإلكترونية التي تعتمد على الشبكة المعلوماتية حاليا للمراقبة. ولدى المكتبة سجل بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون باستعارة هذه المصادر. كما يستطيع الطلبة الوصول إلى أطروحات برامج ماجستير في إدارة الأعمال في مؤسسات تعليمية أخرى. وهناك تقرير شهري عن أنشطة المكتبة يقدم إلى لجنة مكتبة كلية البحرين الجامعية، والتي "تعمل بمثابة قناة للتواصل بين المكتبة ومستخدميها". وتشمل محاضر اجتماعات مجلس كلية البحرين الجامعية المقدمة المستجدات الخاصة بالمكتبة، وآخر طبعات الكتب المتوفرة، وطلبات شراء الكتب التي يقترحها أعضاء هيئة التدريس، وطلبات تجديد الاشتراك في المجلات العلمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن لدى المؤسسة مركز لمصادر التعلم، واختصاصي في تقنية المعلومات للإشراف، وتقديم الخدمات في مركز مصادر التعلم هذا، إضافة إلى مختبرات الحاسوب. وهو المسئول كذلك عن متابعة استخدام المختبرات، كما يحتفظ أعضاء هيئة التدريس بسجلات حضور الطلبة للمحاضرات التي تقدم داخل المختبرات. ومع ذلك، فقد أُبلغت اللجنة خلال الجولة التفقدية التي جرت أثناء الزيارة التتبعية، والمقابلات مع الطلبة بأن مركز مصادر التعلم لا يرتاده الطلبة كثيرًا، وأنه يستخدم في بعض الأحيان لاستضافة ورش العمل. كما أُبلغت اللجنة بأن هناك لجنة لتقنية المعلومات والاتصال مسئولة عن تخطيط، ومراجعة، وتدعيم المرافق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصال (مثل: Wi-Fi، MIS، وLMS) في

المؤسسة. وعلى الرغم من أنَّ اختصاصات اللجان ذات العلاقة واضحة، لم يتمكن الموظفون الذين قابلتهم اللجنة من شرح مسئولياتهم ومساهمتهم في التخطيط الإستراتيجي بشكل واضح. واللجنة تنصح المؤسسة بأن تضمن أن يكون موظفو المكتبة والمختبرات على دراية جيدة بأدوارهم في مراقبة استخدام المصادر وإعداد التقارير الخاصة بذلك بطريقة مهنية ومنظمة بشكل أكثر، بحيث تدعم أغراض التعلم. وبشكل إجمالي، فإن اللجنة تقر أنَّ هناك إجراءات ذات أثر إيجابي بهذا الصدد، إلا أنَّ أثرها محدود في معالجة هذه التوصية.

توصية 2.7: أنْ تبتكر الطرق التي يمكن أن تساعد في تكوين صورة دقيقة عن كفاءة نظام التدريس والتعلُّم في المؤسسة من خلال البيانات التحليلية المعطاة.

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير المراجعة إلى عدم وجود أدلة كافية لتوضيح أن نظام المعلومات الإدارية مستخدم بصورة فعّالة للحصول على بيانات تحليلية لتعزيز القرارات ذات الصلة بعمليتيْ التعليم والتعلم. كما يشير التقرير إلى عدم وجود تحليل الدفعات، والذي يدعم وجهة النظر التي تقول بأن نظام المعلومات الإدارية غير مستخدم بالحد الأقصى في عملية اتخاذ القرارات. ولا يشير تقرير التقدم إلاّ إلى تحليل الدفعات، مشيرا إلى أن "كلية البحرين الجامعية سوف تراجع تحليل الدفعات الخاص ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال؛ من أجل تدعيم صورة البرنامج" في نهاية العام الأكاديمي 2016–2017. وخلال الزيارة التتبعية، ومقابلات كبار المديرين، أُبلغت اللجنة بأن المؤسسة قد وقَّعت اتفاقا مع شركة خارجية؛ لتحويل نظامها الحالي الخاص بمعلومات الطلبة إلى منصة جديدة، والتي أصبحت متاحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس منذ العام 2016–2017. ومن المتوقع أن تتيح المنصة الجديدة لهذا النظام تنوعًا أكبر في الخدمات المتاحة عبر شبكة الإنترنت لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كالتسجيل عبر الإنترنت، والحلول السحابية مع مستويات أعلى من الموثوقية. كما أكد كبار المديرين أن نظام المعلومات الإدارية مستخدم بصورة فعَّالة لأغراض التسجيل، وحفظ سجلات الطلبة، ومراقبة تقدمهم الدراسي. وبالرغم مما قيل سابقا، فإن الأدلة المقدمة تبين مقتطفات مبسطة للغاية من شاشات عرض البيانات بواسطة هذا النظام. وقد قُدِّم الدليل الإحصائي الفصلي للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017 كأحد الأدلة، وهو يتضمن إحصائيات تفصيلية ذات علاقة بالقبول، والتسجيل، والمقررات المطروحة، والمعدلات التراكمية، والنسب المئوية للنجاح والرسوب في المقررات. كما يتضمن تقريرًا موجزًا يحلل بعض الإحصائيات المقدمة في الدليل الفصلي. واستنادًا إلى

المقابلات مع كبار المديرين، فإن التقارير الإحصائية يتم رفعها لرؤساء الأقسام لغرض المراجعة والاستخدام. ومع ذلك، لم تقدم خطط عمل تقوم على التقارير المتحصلة من نظام المعلومات الإدارية على الرغم من أنَّ اللجنة قد طلبت هذه الخطط، إلى جانب أدلة على تنفيذها ومتابعتها. وتستنتج اللجنة أن الضعف لا يزال موجودا فيما يتعلق بهذه التوصية، وتحث كلية البحرين الجامعية على الاستفادة بشكل أكثر من نظام المعلومات الإدارية الذي لديها في عملية اتخاذ القرارات.

توصية 2.8: *أن تضمن وجود بيئة تعلم مناسبة لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قدمت كلية البحرين الجامعية للجنة قائمة بالفعاليات والأنشطة المصاحبة للمنهج الدراسي، والتي تم إجراؤها في العام الأكاديمي الحالي 2016–2017. وتشمل هذه الفعاليات دعوة المحاضرين الزائرين للحديث عن مبادئ المحاسبة الإسلامية وريادة الأعمال، إضافة إلى عقد منتدى بحثي يقدم فيه طلبة المؤسسة أوراقهم البحثية. وبحسب تقرير التقدم، واستنادًا إلى المقابلات التي أُجريت مع كبار المديرين أثناء الزيارة التتبعية، فإنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية مراجعة طرق التعليم والتعلم في نهاية العام الأكاديمي الحالي 2016–2017، وأن يكون هناك تركيزٌ أكثر على الأنشطة والفعاليات المصاحبة للمنهج الدراسي والتعلم المستقل. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات، بأنْ المؤسسة تشجع الزيارات الميدانية، ودعوة المتحدثين الخارجيين. غير أنَّ اللجنة وجدت أنَّ توجهات البرنامج لا تزال تميل أكثر إلى حضور الدروس دون أدلة على خلق بيئة للحوار والمناقشات المستمرة بين طلبة البرنامج خارج الأنشطة المتعلقة بالمقررات الدراسية. وعلى الرغم من أن اللجنة تقر التقدم الذي أحرزته المؤسسة، فإنها توصي بأن على المؤسسة أن تعزز بشكل أكثر بيئة التعلم الخاصة ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: أن تنظر في مواصفات الخريجين من طلبة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال؛ من أجل الوصول إلى مواءمة أقرب لمناهج دراسية أوسع (التدريس، التعلُّم، الأبحاث) للبرنامج.

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية خمس مواصفات للخريجين تلخص المعارف العامة، والمسئولية الاجتماعية، والاحترافية، والتعلم مدى الحياة، والمهارات التعاونية التي من المتوقع أن يكون الطلبة قد اكتسبوها عند تخرجهم من برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. إلا أنَّ هذه المواصفات هي مواصفات الخريجين نفسها الخاصة ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، والتعريفات المقدمة لهذه المواصفات واسعة أكثر من اللازم بما لا يعبِّر عن فلسفة البرنامج، والذي يولي تركيزا أكبر على المهارات العملية، وتدعيم السمات القيادية، كما يشير تقرير المراجعة. واستنادًا إلى تقرير التقدم والأدلة التي قدمتها المؤسسة، فإن القسم قد قام بتعديل تعريفات مواصفات الخريجين الخاصة بالبرنامج في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، وأنَّ هذه التعديلات قد جاءت استجابةً للتوصية الواردة في تقرير المراجعة. وقد تفحصت اللجنة التعريفات المعدّلة، واستنتجت أنَّه قد تم القيام بتغييرات طفيفة (إضافة بعض الكلمات والجمل)، والتي لا تعبر بصورة أفضل عن التوافق الفلسفي مع المنهج الدراسي. وخلال المقابلات مع كبار المديرين في البرنامج، أُبلغت اللجنة بأن طرق التعليم والتعلم، إضافة إلى طرق التقييم يجري العمل على تعديلها بشكل أكثر، وأنَّ هذه المهام سيتم الانتهاء منها في نهاية العام الأكاديمي الحالي 2016–2017. واللجنة تستنتج أن الضعف لا يزال موجودًا فيما يخص هذه التوصية، ومن ثمَّ تحث القسم على القيام بالمزيد من التعديل والمقايسة المرجعية لمواصفات الخريجين مع برامج ماجستير رصينة في إدارة الأعمال، وبالتوافق مع سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بكلية البحرين الجامعية.

توصية 3.2: *أن تتبنى تعريفًا أكثر وضوحًا وتطورًا للمقايسة المرجعية وتُنفِّذه؛ كي يكون أداة مهمة في ضمان وتعزيز جودة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، فقد قامت كلية البحرين الجامعية خلال العام الأكاديمي 2015–2016، بتعديل سياستها الخاصة بالمقايسة المرجعية لتتبنى وتنفّذ "ممارسات مقايسة دقيقة ومعقدة". ومن المتوقع أن يتم إجراء المقايسة المرجعية كجزء من المراجعة الدورية للبرنامج، والتي تُجْرَى مرة واحدة كل أربع سنوات. وقد لاحظت اللجنة بأن الإجراء الوارد في هذه السياسة يحدد المقايسة المرجعية مع "جامعتيْن عالميتيْن" ولا يأخذ في الاعتبار مؤسسات التعليم العالي المحلية/ الإقليمية التي تطرح برامج مماثلة. وخلال الزيارة التتبعية، أجاب كبار المديرين على تساؤل اللجنة حول المقايسة المرجعية مع مؤسسات محلية وإقليمية، بأن هذه المهمة تتسم بالصعوبة، وأنهم لم يحصلوا على ردود إيجابية من المؤسسات المحلية. كما وقعت المؤسسة في 18 نوفمبر 2015، مذكرة تفاهم مع جامعة (Bogor Agricultural University) في إندونيسيا، تتضمن التعاون، وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والتعاون في البحث العلمي، والأبحاث المشتركة، والممتحنين الخارجيين، والمقايسة المرجعية للشئون الأكاديمية كتوجهات لهذا الارتباط. وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين إجراء زيارتين من ممثلي جامعة (Agricultural University Bogor)، كانت الأولى لغرض توقيع الاتفاقية، والثانية تم تخصيصها لفحص الوثائق المتعلقة بمقررات برنامج ماجستير في إدارة الأعمال. ولكن لا توجد هناك وثائق تدل على إجراء تغييرات مقترحة، أو منفّذة نتيجة لهذه الزيارة التقييمية. كما أُبلغت اللجنة أثناء المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس بأنه قد تم القيام بمقايسة مرجعية غير رسمية بواسطة الإنترنت مع عدد من الجامعات العالمية. ولكن لم تتوفر أدلة على وجود مقايسة مرجعية بعد المراجعة التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2014؛ لغرض تحديد بيانات، أو نوع، أو نطاق تلك المهمة. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن مواصفات الخريجين، وأهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرق التعليم والتعلم، والإرشاد الأكاديمي للطلبة، ومتطلبات القبول قد وردت في سياسة المقايسة المرجعية للمؤسسة، فلم تُقدم أدلة على فعاليات للمقايسة المرجيعة ذات الصلة بهذه الجوانب. وعليه، فإن اللجنة تستنتج بأن هذه التوصية غير معالجة.

توصية 3.3: ***أن تتبنى برنامجًا لكلٍّ من التدقيق الداخلي والخارجي ولكلٍّ من مكونات التقييم التكويني والتجميعي لأعمال المقررات والامتحانات/ الاختبارات في عملية تقييم طلبة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال وتنفِّذه.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم المقدم لأغراض الزيارة التتبعية هذه إلى أن القسم قام بتنفيذ عمليات اعتدال داخلية وخارجية لامتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية منذ العام الأكاديمي 2015–2016، وأنَّ هذه العملية سوف تتسع في نهاية العام الأكاديمي 2016–2017، لتشمل التقييم التكويني أيضًا. كما قامت كلية البحرين الجامعية بتطوير قائمة بالإجراءات المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس لأغراض الاعتدال الداخلي والخارجي للامتحانات. وقد فحصت اللجنة الأدلة المقدمة، ووجدت أن إجراءات الاعتدال الداخلي والخارجي المقدمة للامتحانات لا تميز بشكل واضح بين الاعتدال الداخلي والاعتدال الخارجي (انظر التوصية رقم 1.8). وتنص الإجراءات الخاصة بالاعتدال الخارجي لأوراق الامتحان على خطوات عملية الاعتدال القبْلي للامتحان، والتي تجري في كل فصل دراسي. ويبدأ هذا الإجراء برئيس القسم بالتنسيق مع رئيس لجنة الامتحانات بالطلب من أعضاء هيئة التدريس بتقديم أسئلة الامتحانات، وتوصيف المقررات الدراسية، والأجوبة النموذجية. ومن المتوقع أن يقوم الأشخاص المكلفون بالاعتدال الخارجي بتعبئة استمارات الاعتدال القبْلي والبعْدي، والتي يتم التحقق منها من قبل رئيس القسم فيما بعد.

وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين، ومع أعضاء هيئة التدريس أنَّ عملية الاعتدال قد تم تنفيذها من الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، وأنَّ الاعتدال القبْلي للامتحانات النهائية يتم على يد أشخاص من الداخل، بينما يتم الاعتدال البعْدي بمشاركة الممتحنين الخارجيين. وقد اتضح من خلال الزيارة التتبعية أنَّ هذا الإجراء يتضمن اختيار كافة المقررات الدراسية التي يتضمنها البرنامج في كِلا التخصصيْن. وحاليًا، تستعين المؤسسة بثلاثة أشخاص للقيام بالاعتدال الخارجي، ولم تتمكن اللجنة إلا من مقابلة واحد منهم فقط. وخلال الزيارة التتبعية، أُبلغت اللجنة بأن المؤسسة تقوم بإرسال عينات من أوراق الطلبة التي خضعت للتصحيح؛ من أجل عملية التصحيح المزدوج، وتقديم التوصيات لمن يقوم بالاعتدال الخارجي، والذي يقدم تغذيته الراجعة إلى رئيس القسم. وعلى العموم، فإن اللجنة تستنتج أنَّ الإجراءات المتخذة لها أثر إيجابي، ولكنه محدود فيما يتعلق بقدرة البرنامج على استيفاء متطلبات هذا المؤشر. لذا،

فإن اللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تعديل سياساتها وإجراءاتها الخاصة بعملية الاعتدال الداخلي؛ لكي تميز بشكل واضح بين الاعتدال الداخلي والخارجي، وأنْ تشمل هذه العملية جميع أنماط التقييم. كما تحثُّ لجنة المرجعة المؤسسة على تطوير معايير وإجراءات واضحة لاختيار الأشخاص القائمين بالاعتدال الخارجي، وأن تعدِّل دورهم؛ لكي تستفيد من تغذيتهم الراجعة في تصميم المقررات الدراسية، ومجمل معايير البرنامج كما ورد مسبقا في هذا التقرير.

توصية 3.4: *أن تدخل المزيد من التدريب لأعضاء هيئة التدريس حول كيفية مواءمة مخرجات التعلُّم بوصفها مهارات أدائية والواجبات التقييمية المناسبة، التي تكشف عن تحقيق مُرضٍ لهذه المهارات.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير المراجعة، فإن "مستوى المحاذاة بين التقييم والمخرجات ليس مفهوما أو مطبقا بشكل واضح، أو موحَّدًا في جميع المقررات". وخلال الزيارة التتبعية، كشف كبار المديرين للجنة عن أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم تعديلها بصورة مستمرة من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريسها وتخضع للتدقيق من قبل رئيس القسم في بداية كل فصل دراسي. كما أكد أعضاء هيئة التدريس أنهم غالبا ما يلتقون فيما بينهم، ويفحصون توصيف المقررات ومخرجات تعلمها المطلوبة ذات الصلة، ومُحاذاة التقييمات المقترحة مع هذه المخرجات. ولا تؤكد الأدلة المقدمة إلا إقامة ورشة عمل واحدة تم عقدها لنمذجة مخرجات التعلم المطلوبة، وربطها مع توصيف المستويات الواردة في الإطار الوطني للمؤهلات. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بأنه قد تم عقد ورشتيْ عمل قُبيل المراجعة التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2014، من قبل اثنيْن من أعضاء هيئة التدريس الخارجيين من الولايات المتحدة وكندا. ويشير تقرير التقدم إلى أن كلية البحرين الجامعية تخطط لإقامة ورش عمل لأعضاء هيئة التدريس حول محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم في نهاية العام الأكاديمي الحالي 2016–2017. وعلى الرغم من تأكيد هذا الأمر من قبل كبار المديرين خلال المقابلات، فإن خطة التطوير المهني المقدمة إلى اللجنة لم تتضمن الإشارة إلى أي ورش عمل، أو فعاليات بخصوص التقييم يجري العمل على تنظيمها لأعضاء هيئة التدريس. لذا، فإن اللجنة تستنتج بأن كلية البحرين الجامعية لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التوصية.

توصية 3.5: أن تعمل على إيجاد تمايز قوي بين الأعمال التي تُعدُّ مقبولة على مستوى الدراسة الجامعية الأولية، وتلك المقبولة على مستوى الدراسات العليا.

الحُكم: غير مُعالجة

يسلط تقرير المراجعة الضوء على مأخذ لجنة المراجعة بخصوص أوجه التشابه بين برنامجيْ البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال على مستوى أعمال المقررات. فعلى مستوى برنامج الماجستير، يتوقع أن يكون التعلم تحت قيادة الطلبة بقدر أكبر مع تحملهم المسئولية عن وقتهم ودراستهم. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، أُبلغت اللجنة بأن التمايز في أعمال المقررات بين البرنامجيْن يتم على عدة مستويات؛ فالكتب الدراسية المستخدمة لمقررات الدراسات العليا التي تُخَصَّصُ لطلبة الماجستير على مستوى أكبر من التعقيد، والوظائف، والواجبات من تلك التي تُخَصَّصُ لطلبة الدراسات الأولية، كما وردت الإشارة في تقرير التقدم.

وخلال الزيارة التتبعية، فحصت اللجنة ملفات عدد من المقررات في برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، ولاحظت في بعض الحالات أن مستوى الإنجاز في العينات المقدمة لأعمال الطلبة في المقررات ليس بمستوى يناسب برنامج ماجستير. ومن خلال توصيفات المقررات التي فحصتها اللجنة، لوحظ أن جميع المقررات في البرنامج تتبع نظامًا جامدًا في عملية منح الدرجات للتقييمات الخاصة بالمقرر مع نسبة تصل إلى (70%) من التقييم التجميعي من درجة المقرر، و(30%) فقط من تلك الدرجة تُخَصص للمشاريع/ دراسات الحالة/ الواجبات. وبالنسبة لمستوى مقررات الدراسات العليا، فمن المتوقع من أعضاء هيئة التدريس أن يُظهروا بعض المرونة في مواءمة طرق التقييم؛ من أجل تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بأكبر قدر ممكن من الفاعلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه، وعند فحص العينات المقدمة، لم تتمكن اللجنة من تحديد المقررات التي يشارك فيها الطلبة بأعمال فصل غير دراسات الحالة، والمشروعات، والعروض التقديمية كالمناظرات والحلقات النقاشية.

كما كشف فحص توصيف المقررات الدراسية عن أنه وبالرغم من أن بعض المقررات لديها كتب مرجعية منصوص عليها في قائمة الكتب الموصى بقراءتها، فإنَّ الاعتماد على كتاب دراسي واحد كان واضحا في عدد من المقررات المطروحة في البرنامج مثل (MGT501، MKT501، MGT504، MGT505، وMGT506). وهذا الاعتماد الكبير على مصدر واحد للمعلومات لا يعبر بصورة إيجابية عن مستوى

المقرر، بل يجعله أقرب إلى مستوى مقرر في الدراسات الأولية بدلا من كونه مقررا للدارسات العليا. وقد علّق المراجع الخارجي على قائمة القراءة في توصيف المقررات قائلا: "إنَّ بعض المقررات أخفقت في مواكبة البحث العملي في هذا المجال"، وشجع أعضاء هيئة التدريس على إدخال المجلات العلمية الحديثة كجزء من متطلبات مصادر المعلومات في المقرر. لذا، فإنَّ لجنة تعدُّ هذه التوصية غير معالجة.

توصية 3.6: ***أنَّ تُطوِّر سياسة لضمان المقايسة المرجعية لأداء طلبة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال مع كليات أخرى حسِنة السمعة في إدارة الأعمال، فيما يتعلق بجميع أوجه البرنامج وتُنفِّذها.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير المراجعة، فهناك "قصور كبير في المقايسة المرجعية للمعايير الأكاديمية مع مؤسسات أخرى". كما أثار تقرير المراجعة كذلك تحفظات فيما يتعلق بمستوى أداء الطلبة في تخصص الإدارة. ولا يشير تقرير التقدم الذي قدمته كلية البحرين الجامعية إلا إلى التغذية الراجعة الإيجابية العامة للمراجعة الخارجية التي أُجريت من قبل أحد المراجعين الخارجيين من جامعة (Bogor Agricultural University) في إندونيسيا. ومع ذلك، فإن المراجع الخارجي في تغذيته الراجعة عن مراجعة البرنامج التي أُجريت في شهر ديسمبر 2015، شجع هو الآخر أيضًا المؤسسة على تحسين توثيق إنجازات طلبتها، ومقايسة تلك الإنجازات مع مؤسسات أخرى. وعلى الرغم من أن المراجع الخارجي قد وضع حجر الأساس للمعلومات العملية التي يجب على المؤسسة الحصول عليها؛ لتكون لديها نظرة معمقة عن مدى تطابق أداء طلبتها مع مؤسسات تعليم عالٍ أخرى، لم تقدم للجنة أدلة تشير إلى متابعة التوصيات التي جاءت في تقرير المراجع الخارجي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنَّ كلية البحرين الجامعية قد قامت بتعديل سياستها الخاصة بالمقايسة المرجعية، فإن أداء الطلبة ليس مُدرجًا كأحد أنشطة المقايسة المرجعية في هذه السياسة. لذا، فإن اللجنة تستنتج بأن الخطوة المتخذة لم تعالج هذه التوصية.

توصية 3.7: *أن توجِد نظامًا لتحليل دفعات الطلبة في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، تعمل كلية البحرين الجامعية حاليًا على تنفيذ عملية لتحليل الدفعات، وقد أُبلغت اللجنة خلال الزيارة التتبعية بأن إدارة التسجيل تتابع التقدم الدراسي للطلبة خلال دراستهم العليا في المؤسسة، وتقدم البيانات الإحصائية اللازمة عنهم. كما تُقَدَّم هذه البيانات إلى رئيس القسم لغرض تحليلها، وقد أكد كبار المديرين خلال المقابلات بأن هذه الإحصائيات سيتم استخدامها لأغراض التخطيط المستقبلي. وقد فحصت اللجنة نوع البيانات الإحصائية المقدمة مع الأدلة كجزء من تقرير مُعد بواسطة نظام المعلومات الإدارية، ومقدم من مكتب المسجِّل. وقد استنتجت اللجنة أنَّ هذه الإحصائيات تتضمن أسماء الطلبة المقبولين في كل فصل دراسي في كل برنامج. وهي ليست بدرجة كافية من التفصيل، بحيث تقدم صورة شاملة عن حالة التقدم الدراسي لطلبة البرنامج. وقد كانت أغلب البيانات عامةً ولا تمثل متابعة دقيقة للتقدم الدراسي للطالب بحيث تمثل تحليلا رصينا للدفعات يمكن الاستناد إليه في عملية اتخاذ القرارات، بهدف تحسين الأداء كمعدلات استبقاء الطلبة، ومواصفاتهم، واختيار التخصص. كما فحصت اللجنة أيضا وثيقة الخطة/ الجدول الزمني لتحليل الدفعات، ووجدت أن هذه الخطة تتضمن ملخصا مقتضبا للغاية عن الخطوات المتخذة في تحليل الدفعات دون الإشارة إلى الإطار الزمني لتنفيذ تلك الخطة. وقد ذكرت المؤسسة في خطتها التنفيذية أن تحليل الدفعات سيكتمل في نهاية العام الأكاديمي 2016–2017، إلا أنه لم تتوفر معلومات عن التقدم الحاصل لتقييم عملية تطوير هذا التحليل. كما أنَّ الأدلة المقدمة ليست كافية للتحقق من أن الخطوات المتخذة قد تمخضت عنها تحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. لذا، فإن اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية غير مُعالجة.

توصية 3.8: *أن تُجري استطلاعات منتظمة للخريجين وقطاعات العمل، وتحلِّل وتستخدم النتائج لأغراض التحسين والابتكار.*

الحُكم: غير مُعالجة

قدمت كلية البحرين الجامعية للجنة عددًا من نماذج الاستمارات الخاصة بإجراء استطلاعات الخريجين وأرباب الأعمال، والتي بدت بحاجة للمزيد من التنقيح والتعديل. وقد كشفت المقابلات مع موظفي شئون

الطلبة وكبار المديرين عن أن استطلاعات كلٍّ من الخريجين وأرباب الأعمال قد توقفت منذ العام 2014–2015؛ نتيجة الصعوبات الإجرائية، والتي أدت إلى إيقاف القبول بالبرنامج لفترة محددة. وقد فحصت اللجنة الأدلة المتعلقة باستبانة الطلبة أثناء الزيارة، ولاحظت أن آخر استطلاع تم إجراؤه في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت اللجنة بأن إدارة شئون الطلبة هي المسئولة عن إدارة هذه الاستطلاعات، وما أن يتم تجميع البيانات، تتم إحالة الإجابات إلى قسم ضمان الجودة بالمؤسسة، والذي يقوم بدوره بتحويلها إلى القسم المعني. وقد اتضح أثناء المقابلات أن قسم ضمان الجودة هو المسئول عن تطوير الاستطلاعات، وأن كافة هذه الاستطلاعات يجري العمل الآن على تعديلها من قبل قسم ضمان الجودة، وهي في المراحل الأخيرة قبل أن تأخذ شكلها النهائي. لذا، فإن اللجنة ترى أنَّ هذه التوصية غير مُعالجة.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات، وضوابط فعّالة في إدارة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى كلية البحرين الجامعية العديد من السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة البرنامج، والتي تم تعديلها في عام 2016، كلائحة برنامج ماجستير في إدارة الأعمال وسياسة القبول فيه. والعديد من السياسات قد تم تطويرها في عام 2013، كسياسة التعليم والتعلم، وسياسة التقييم، وسياسة مراجعة البرامج، وسياسة المقايسة المرجعية. وهذه السياسات والإجراءات إضافة إلى سياسة وإستراتيجية البحث العلمي، وإجراءات الاعتدال الداخلي والخارجي هي الأخرى قد تم تطويرها وتعديلها مؤخرًا. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فإن كلَّ السياسات والإجراءات قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية. ولكن، تلاحظ اللجنة أن الأدلة المقدمة كسياسة مراجعة البرنامج، وسياسة التقييم، وسياسة المقايسة المرجعية لا تتضمن تاريخ التنفيذ، أو تاريخ الموافقة، أو تاريخ التعديل، وتوقيعات رؤساء اللجان المشاركة كمجلس كلية البحرين الجامعية ولجنة ضمان الجودة.

وخلال الزيارة التتبعية والمقابلات، أكد كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس أن السياسات والإجراءات منفّذة على مستوى إداري مناسب، وتخضع للمراقبة من قبل لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد أوضحوا أنَّ اللجان الدائمة ذات العلاقة هي المسئولة عن تطوير وتعديل كل سياسة، ومن ثم رفع السياسة المعدلة إلى مجلس كلية البحرين الجامعية بعد مراجعتها وتعديلها بصورة معمقة. ولكن، وكما ورد من قبل في هذا التقرير، فإن اللجنة لديها مأخذ على التنفيذ والمراقبة غير المتناسقيْن للسياسات والإجراءات ذات الصلة بتدعيم الجودة. كما أن دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي محدود للغاية في تدعيم جودة

البرنامج والخدمات المقدمة ذات الصلة. كما تلاحظ اللجنة كذلك العدد المحدود من الموظفين الأكاديميين المؤهلين لدعم أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ مختلف المهام الموكلة إليهم بكفاءة وثبات. كما أنَّ هناك حاجة ماسّة لإرساء وتثبيت نظام أفضل للتوثيق. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على معالجة هذه القضايا.

توصية 4.2: ***أن تراجع لوائحها وضوابطها وتعدِّلها؛ من أجل توضيح واجبات ومسئوليات المواقع والوظائف الإدارية، والمجالس، واللجان؛ من أجل عملية اتخاذ القرارات وإدارة كلية البحرين الجامعية بفاعلية.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، قامت كلية البحرين الجامعية، متى كان ذلك ضروريا، بمراجعة وتعديل أدوار ومسئوليات المواقع الإدارية. كما قامت المؤسسة بمراجعة أهداف، واختصاصات، وضوابط عمل كافة اللجان كلجنة التعلم مدى الحياة. كما يشير تقرير التقدم الذي قدمته المؤسسة كذلك إلى أن جميع الاختصاصات المعدّلة، والقواعد والضوابط قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية وهي منفّذة. وتشمل الأدلة المقدمة على ذلك توصيفات الوظائف ومخططات تنظيمية واضحة تبين اللجان ذات العلاقة، وخطوط الارتباط المباشرة، ومواقع الأقسام في عمليات ضمان الجودة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلغت اللجنة بأن مناقشات كافة القضايا المتعلقة ببرنامج ماجستير في إدارة الأعمال تتم خلال اجتماعات القسم. كما اتضح أيضا للجنة بأن كافة اللجان على مستوى المؤسسة مركزية، مع وجود عضو هيئة تدريس واحد يمثِّل كل قسم في كافة اللجان ذات العلاقة. واللجنة تقر بأن هناك خطوطًا واضحة للمحاسبة. ولكن، وعلى الرغم من أن جميع الموظفين يعملون معًا كفريق واحد بصورة جيدة، لا يزال القلق قائما من وجود شخص واحد يشغل مناصب مهمة متعددة، وهذا من شأنه أن يكون له أثر عكسي على جودة قيادة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات، والوقت المطلوب لإنجاز بعض المهام المدرجة في خطة التحسين. وعلاوة على ذلك، لا توجد هناك أدلة كافية توضح أنَّ الإجراءات التي تم القيام بها قد تمخضت عن تغييرات ملحوظة في جودة تقديم البرنامج أو المعايير الأكاديمية. ولذلك، فإن اللجنة تستنتج أنه لا يزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية.

التوصية 4.3: *أن تؤسس نظامًا فعّالاً ورسميًّا لإدارة ضمان الجودة؛ من أجل مراقبة وتقييم البرنامج بصورة دورية.*

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية نظام موثَّق لإدارة الجودة يشمل دليل ضمان الجودة، وكتيب إرشادات المؤسسة، إضافة إلى إجراءات متنوعة وسجلات نظام الجودة الخاصة بتنفيذ نظام إدارة الجودة. ومن بين المسئوليات الرئيسة لمدير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي "المحافظة على معايير وجودة كل من الأمور الأكاديمية والإدارية" على مستوى المؤسسة. وهو الذي يشرف على سجلات ووثائق ضبط الجودة. وقد شغل نائب الرئيس للشئون الأكاديمية هذا المنصب حديثا. وعلى مستوى القسم، فإن مدير البرنامج يشرف على كافة القضايا المتعلقة بضمان الجودة، وتطوير المنهج الدراسي، والاعتدال الداخلي والخارجي، وعمليات مراجعة البرنامج. ورئيس القسم، وهو أيضا مدير برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، قد شغل هو الآخر هذا المنصب حديثًا.

وقد درست اللجنة السياسة المتعلقة بمراجعات البرنامج وتلاحظ بأنه، وعلى الرغم من أن هذه السياسة تتضمن إجراءات تفصيلية للمراجعة السنوية للبرامج، فإنها تشير إلى إجراء مراجعة دورية (مرة واحدة كل أربع سنوات) للبرنامج دون تقديم تفاصيل عن كيفية تنفيذ تلك المراجعات. وعلاوة على ذلك، فقد قُدِّم للجنة تقرير عن مراجعة خارجية للبرنامج أُجريت في عام 2014، دون أدلة على الاستعانة بآراء أي من الجهات ذات العلاقة، أو الإجراءات المتخذة استجابة لتعليقات وآراء المراجع الخارجي. كما لم تُقدَّم أدلة على إجراء مراجعة دورية شاملة للبرنامج إلى الآن. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تعديل هذه السياسة، وتطوير إجراء واضح للمراجعة الدورية للبرامج، وإجراء هذه المراجعات بصورة منتظمة.

التوصية 4.4: *أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات لتطوير برامج جديدة؛ لضمان أن تكون هذه البرامج ذات صِلة وملائمة للهدف.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة وإجراءات لطرح برامج جديدة. واستنادًا لهذه السياسة، تبدأ عملية طرح برامج جديدة من أعضاء هيئة التدريس، والذين يجب عليهم إعداد تقرير عن جدوى طرح البرنامج الجديد قبل تقديم المقترح إلى رئيس القسم. وتقوم لجنة تطوير المقررات بمراجعة تقرير الجدوى هذا. ومن بين المهام الأساسية لهذه اللجنة؛ التأكد من أن المقترح ينسجم مع رسالة المؤسسة وأهدافها الإستراتيجية. كما تتأكد من جدوى التبعات المالية والموارد البشرية. ومتى توافق هذه اللجنة على المقترح، يقوم القسم بتطوير وتقديم الوصف العام لبُنية البرنامج إلى رئيس لجنة تطوير المقررات. ويقوم نائب الرئيس للشئون الأكاديمية بمراجعة وإقرار الوثيقة التي وافقت عليها وقدمتها لجنة تطوير المقررات، والتي تتضمن تقرير الجدوى، والبُنية العامة للبرنامج، قبل تقديمه إلى مجلس كلية البحرين الجامعية للموافقة عليه. ولابد لمجلس الأمناء من إقرار كافة البرامج الجديدة التي تمت الموافقة عليها. كما أُبلغت اللجنة أيضا خلال المقابلات بأن سياسة طرح البرامج الجديدة قد تم تنفيذها لأول مرة في شهر نوفمبر 2013، كما ورد في تقرير التقدم. وتلاحظ اللجنة أن هذا الإجراء مفهومٌ بصورة جيدة، كما يتضح من الإجابات أثناء جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين.

التوصية 4.5: *أن تطوِّر آليات رسمية للتقييم الداخلي السنوي للبرنامج، وتنفِّذ التوصيات لغرض التحسين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يؤكد تقرير التقدم أن هناك آليات رسمية قد تم تطويرها لغرض التقييم السنوي للبرنامج؛ من أجل وضع الخطط لتحسينه. وتشمل هذه الآليات توصيف المقررات، طرق التدريس والتقييم، ومخرجات البرنامج والمقررات الدراسية وتشكيلهما. كما تؤخذ مقترحات القائمين بالاعتدال الخارجي وتغذيتهم الراجعة في الاعتبار في عملية المراجعة السنوية للبرنامج. وقد لاحظت اللجنة أن هناك إجراءً واضحًا للمراجعة السنوية للبرامج. واستنادًا إلى هذا الإجراء، يتم تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس القدامى لإجراء المراجعة وتعبئة

نموذج التقرير الخاص بها. واستنادًا إلى هذا التقرير، يقوم رئيس القسم، وبالتشاور مع أعضاء هيئة التدريس بتطوير خطة عمل سنوية. كما يتم تقديم تقرير المراجعة وخطة العمل إلى نائب الرئيس للشئون الأكاديمية لمراجعتها والموافقة عليها. ولكن، لا توجد هناك عملية واضحة متبعة لمراقبة تنفيذ خطط العمل وتقييم التقدم المتحقق.

وتشمل الأدلة المقدمة تقارير المراجعة السنوية للبرنامج، وخطط العمل للعام الأكاديمي 2014–2015، والعام الأكاديمي 2015–2016، إضافة إلى التغذية الراجعة من نائب الرئيس للشئون الأكاديمية عن التقرير الأول. وقد لاحظت اللجنة أن التقريريْن يغلب عليهما السمة الوصفية، وأن الأجزاء العديدة التي طُلب من عضو هيئة التدريس الأقدم التعليق على جوانب القصور فيها (كمعدلات إكمال الدراسة، والصعوبات الموجودة في إدارة البرنامج، وتحقيق أهداف البرنامج) كانت مُدرجة على أنها غير مُطبّقة. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تحصيل البيانات من كافة الجهات المعنية ذات العلاقة المحددة في سياسة المؤسسة وإجراءاتها. كما أن البيانات المتحصلة لم يتم تحليلها بصورة كافية ولم تُشر إلى نقاط الضعف المهمة. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن العديد من الفقرات غير مُعالجة بصورة كافية في تقارير مراجعة البرنامج كمخرجات تعلّم البرنامج، والمقررات الدراسية، وتشكيلها، وربطها. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على معالجة جوانب القصور هذه، وأن تطور آليات لمراقبة تنفيذ خطط العمل.

التوصية 4.6: *أن تطوِّر عمليات رسمية وتنفِّذها؛ من أجل تضمين آراء الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة في المراجعة السنوية للبرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى خطة تحسين كلية البحرين الجامعية للعام 2014–2015، قامت المؤسسة بجمع بيانات من مختلف الجهات ذات العلاقة، والتي سيتم تحليلها واستخدامها كمدخلات في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. وتنص سياسة وإجراءات المؤسسة الخاصة بمراجعة البرامج على أنه "سوف يتم استقاء المعلومات المطلوبة للمراجعة السنوية من التغذية الراجعة للطلبة، والكتب الدراسية الجديدة، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية فيما يتعلق بالتطورات الجديدة في الموضوع، وتقارير الاعتدال الداخلي والخارجي، واجتماعات المجلس الاستشاري، واستطلاعات الخروج من البرنامج والخريجين، إضافة إلى استطلاع أرباب الأعمال". إلا أنَّ تقارير المراجعة السنوية للعامين الأكاديميْن 2014–2015، و2015–2016، يعتمدان

بالدرجة الأولى على نتائج استطلاع الطلبة المتوقع تخرجهم، والذي جرى في العام الأكاديمي 2014–2015، ولا يحدد جوانب ضعف مهمة. ويتضمن تقرير مراجعة البرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015، قائمة بنقاط القوة وجوانب الضعف التي حددها أحد أرباب الأعمال، والذي أشار إلى العديد من المهارات التي تستدعي بذل المزيد من الاهتمام تجاهها كتصميم النماذج الخاصة بالعمل، والأنظمة والعمليات. ولكن لم تقدم ردود على تلك الملاحظات التي أوردها صاحب العمل. وعلاوة على ذلك، لم يتم إدخال التغذية الراجعة للمجلس الاستشاري للبرنامج في أي من التقريريْن.

وإضافة إلى ذلك، فقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات مع كبار المديرين بأنه لم يتم إجراء الاستطلاعات لسنتيْن متتاليتيْن؛ نظرا لقلة عدد الموظفين الإداريين، وإيقاف البرنامج لفترة محددة، كما ذُكِر من قبل في هذا التقرير. ويذكر تقرير التقدم أن المؤسسة تعمل الآن على تعديل الاستبانات الاستطلاعية لتحصيل بيانات من الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة. وتتضمن الأدلة المقدمة بعض الاستطلاعات التي قام الطلبة والخريجون بتعبئتها، والتي أُجريت في العامين الأكاديمييْن 2013–2014، و2014–2015، وتحليل التغذية الراجعة لطلبة البرنامج التي تم تحصيلها خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. وترى اللجنة أنه لا يزال هناك ضعفٌ موجودٌ فيما يتعلق بهذه التوصية. ومن ثمَّ تحثُّ القسم على تنفيذ سياسة وإجراءات المؤسسة، والتي تنص على تجميع آراء بصورة منظمة من اجتماعات المجلس الاستشاري، واستطلاعات الطلبة والخريجين، إضافة إلى أرباب الأعمال، وأن تُدخلها في المراجعة السنوية للبرنامج. كما يجب على كلية البحرين الجامعية أن تضمن التحصيل المنتظم للآراء من عدد كاف من المستجيبين؛ لكي تقوم بالاستفادة الإيجابية من البينات المتحصلة.

التوصية 4.7: *أن تُجري استطلاعات للطلبة، والخريجين، وأرباب العمل، وأن تُحلِّل آليات رسمية وتُطوِّرها؛ للحصول على التغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، وأن تضمن أن نتائج هذه الاستطلاعات يتم استخدامها في تحسينات البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا إلى تقرير التقدم، سوف يتم إجراء وتحليل استطلاعات الطلبة، والخريجين وأرباب الأعمال في العام الأكاديمي 2016–2017. كما يشير التقرير إلى أن نتائج هذه الاستطلاعات سوف تؤخذ في الاعتبار في تحسينات البرنامج بحلول العام الأكاديمي 2016–2017. وكما وردت الإشارة في هذا التقرير، فقد

قدمت كلية البحرين الجامعية للجنة عددًا من نماذج الاستمارات الخاصة بإجراء استطلاعات الخريجين وأرباب الأعمال، والتي كانت بحاجة للمزيد من التنقيح والتعديل. كما أن الأدلة المقدمة لا تتضمن أي تحليل لاستطلاعات الطلبة والخريجين التي أُجريت في العامين 2013–2014، و2014–2015. وعلاوة على ذلك، لم تُقدّم أدلة تشير إلى إجراء استطلاعات أرباب الأعمال في السنوات 3–5 الأخيرة. وكما ذُكِر مسبقا في هذا التقرير، فلم يتم تحصيل التغذية الراجعة من طلبة البرنامج إلا في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن كلية البحرين الجامعية لم تتخذ الإجراءات الكافية لمعالجة هذه التوصية.

التوصية 4.8: ***أن تؤسس آلية لتشخيص حاجات التطوير المهني لجميع الموظفين الأكاديميين، وأن تُصمِّم، وتُنفِّذ، وتُراقب، وتُقيِّم فاعلية برنامج تطوير مهني مستمر.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا إلى خطة التحسين، تطلب لجنة الأبحاث الأكاديمية من كل عضو هيئة تدريس، وبصورة منتظمة أن يقدم تقريرا عن أنشطته وفعالياته الخاصة بالتطوير الوظيفي، وخطة بهذا الخصوص للعام الأكاديمي القادم. وتتكون الأدلة المقدمة قائمة من ورش العمل الداخلية والخارجية التي حضرها أعضاء هيئة التدريس في العام الأكاديمي 2014–2015، والتي تشمل التدريب على استخدام نظام إدارة التعلم (Brightspace)، وورشة عمل حول الإطار الوطني للمؤهلات، ودورة الحصول على الشهادة العالمية في التعليم والتعلم في التعليم العالي التي ينظمها مجلس التعليم العالي. كما قُدِّمت قائمة بورش العمل المخطط إقامتها في العام الأكاديمي 2016–2017. وقد أُبلغت اللجنة خلال مقابلاتها مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس بأن المؤسسة تغطي كافة نفقات حضور المؤتمرات العالمية، وأنها قامت بتمويل دراسة العديد من أعضاء هيئة التدريس للحصول على درجة الدكتوراه.

ويشير تقرير التقدم إلى السياسة والإجراءات المتعلقة بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، والتي يتم بموجبها تقييم سنوي لأعضاء هيئة التدريس، ويتم استخدامه لتحديد حاجاتهم للتطوير. واللجنة تقر أن هناك سياسة وإجراءات واضحة ومُنفذة بصورة منظّمة. وكما وردت الإشارة أثناء المقابلات، يقوم نائب الرئيس للشئون الأكاديمية بتعبئة نموذج تقييم الأداء، وهناك معايير واضحة، وقيم وزنية وإرشادات لتقييم الأداء. ولكن لا توجد أدلة كافية تبين أن تقييم أعضاء هيئة التدريس يتم استخدامه لتشخيص حاجات التطوير الوظيفي

لهم، وتحديد أعضاء هيئة التدريس المستحقين للترقية والقادة المستقبليين، بما يتوافق مع سياسة وإجراءات المؤسسة. وعلاوة على ذلك، لم تُقدَّم أدلة على آليات يجري تنفيذها لمراقبة وتقييم فاعلية ورش العمل / الحلقات النقاشية ذات الصلة بالتطوير الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس. لذا، فإن اللجنة ترى أن الإجراءات المتخذة كان لها أثر إيجابي، ولكن تأثيرها على قدرة البرنامج على تلبية متطلبات هذا المؤشر كان محدودًا.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج ماجستير في إدارة الأعمال والذي تطرحه كلية البحرين الجامعية، "تقدما غير ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.